البديل

تصدر عن الهيئة الإعلامية المستقلة لدعم الثورة السورية

العدد (٢٦) ٢٠١٢/٣/٤ | حرية ★ عدالة ★ مواطنة | www.al-badeel.net 4/3/2012

٥٣٣ شهيداً في أسبوع..والنظام يقصف تظاهرة الرستن بالمورتر

الجيش الحر ينقذ بابا عمرو من الإبادة عبر الانسحاب

بادر الجيش السوري الحر الأسبوع الماضي إلى إجراء انسحاب تكتيكي من حي بابا عمرو في حمص، لإنقاذ ما تبقى من الحي الذي اقتحمته الفرقة الرابعة، بمساندة من كتيبة مدرعات إيرانية ،بحسب تصريحات ناشطين من الثورة.

ونفذت القوات الموالية للنظام عمليات إعدام جماعية للمدنيين على الرغم من التغطية الإعلامية التي وفرها الناشطون بهدف ثني النظام عن ارتكاب المزيد من الجرائم. وانسحب عناصر الجيش الحر إلى أحياء أخرى، مثل الخالدية والحميدية، بعد أن نجحوا في اختراق خطوط العدو الذي أحكم حصاره على بابا عمرو. وفي انتكاسة أمنية جديدة للنظام، نجح الجيش الحر في تهريب الصحافيين الغربيين من بابا عمرو إلى لبنان بسلام بعد أن ضحى بـ١٣ من خيرة جنوده لتنفيذ المهمة. وواجه السوريون عملية اقتحام بابا عمرو في المناطق الأخرى بهبة شعبية كبيرة في معظم أنحاء سوريا في جمعة تسليح الجيش الحر بـ٦١٩ مظاهرة.

واستشهد خلال الأسبوع الماضي ٥٣٣ مواطناً من بينهم ٢٠ طفلاً. وارتكب النظام مجازر جديدة عبر تنفيذ عمليات إعدام ميدانية، كان آخرها في ريف إدلب، حيث قام بقتل ٤٧ جندياً حاولوا الانشقاق في منطقة أبو الظهور. ونتيجة الصمت الدولي المريب، قام النظام باتباع طريقة جديدة في مواجهة المتظاهرين، حيث استهدف تجمعاً شعبياً في مدينة الرستن بقذيفة مورتر، ما أسفر عن استشهاد ١٦ مواطناً .في سابقة خطيرة قد يلجأ إلى تكرارها بدلاً من الرصاص الحي. وبينما رمت القوات الموالية بثقلها على العاصمة دمشق لمنع الحراك الثوري فيها، تبدو مدينة حلب وقد أفلتت من قبضة النظام نهائياً، خاصة بعد قصف عنيف تعرضت له مناطق في ريف حلب، مثل إعزاز وعندان ومارع والأتارب.

دولياً، لم تحمل المواقف الدولية المنددة للنظام تغييرات كبيرة على المعادلة القائمة في سوريا، حيث لم تترجم الدول الغربية أقوالها إلى أفعال، وبدت متأخرة عن مواقف الكثير من الدول العربية التي تدعو إلى تسليح الجيش الحر، وتقديم مساعدات عاجلة للمدن المنكوبة، عبر فتح ممرات آمنة بمساندة قوات عسكرية. وجاء اعتراف الاتحاد الأوروبي بالمجلس الوطني السوري منقوصاً، لكون صيغة الاعتراف بالمجلس «ممثلاً شرعياً للسوريين» لا تخوله طلب التدخل الدولي القانوني لحماية السوريين.

ودان مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة بأغلبية ٣٧ صوتاً جرائم الحرب التي يرتكبها النظام ضد الشعب، كما طالب بإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية.

الجيش الحر والمعادلات الإقليمية

جاءت تسمية يوم الجمعة الفائت بعنوان «تسليح الجيش الحر»، وذلك بعد أن شعر الثوار على الأرض بأن العالم كله قد خذلهم، ولم يبقَ من حل أمامهم سوى تسليح الجيش الحر، فالنظام السوري لا يفهم إلا لغة القوة، ولن يرحل إلا بها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة : هل كان تسليح الجيش الحر خارج المعادلات الإقليمية والدولية طوال الأشهر الماضية؟ بالطبع كان هذا الأمر مطروحاً، لكن معظم القوى الإقليمية ليست مع هذا الطرح، وفي مقدمتها «إسرائيل»، وتليها تركيا، فالجيش الحر هو جيش وطني بامتياز، وقد تشكل من الضباط وصف الضباط والجنود الذين لم يقبلوا بقتل شعبهم، وتحلوا بالشجاع الكافية للانشقاق عن القيادات العسكرية الفاسدة، والوقوف إلى جانب شعبهم، وكلها أمور تجعل الدول الإقليمية تفكر ألف مرة قبل أن تدعم فكرة تسليح الجيش الحر، و توافق على دعم هذا الطرح على المستوى الدولي.

إن «إسرائيل» تعلم علم اليقين بأن وجود جيش وطني بعد سقوط الأسد لن يقبل بأقل من عودة الجولان، وتركيا تعلم هي الأخرى بأن وجود هذا الجيش من شأنه أن يغير الكثير من المعادلات، فملف الأراضي السورية المحتلة من قبلها كان مغلقاً بسبب غياب جيش وطني حقيقي، كما أن إيران لا تريد جيشا سورياً وطنياً، وإنما جيشا موالياً لها، وداعما لمعادلاتها السياسية في المنطقة.

لكننا، ومن جهة أخرى، نعلم بأن العالم كله بات يعرف بأن ذهاب نظام الأسد أصبح أمراً محتما، ومن هنا فإن الخيارات الدولية باتت محدودة، وشبه معروفة، وبات معروفا ما هو ممكن تحققه من تلك الخيارات، وما هو غير ممكن، فالتدخل العسكري المباشر غير وارد من قبل الغرب، والحل السياسي يتطلب تغيرا في الموقف الروسي، وإذا لم يتغير فإن دعم الجيش الحر هو الخيار الذي لا بد منه.

في هذا الشهر سيكون الخيار الدولي واضحاً، فإما أن يتغير الموقف الروسي، وهو أمر أصبح وارداً بدرجة كبيرة، بل ومرجحاً، وإما أن يبدأ تسليح الجيش الحر، وفي كلتا الحالتين فإن الثورة تقف الآن على عتبة منعطف جديد.

ملاذ البحري

بعضهم يراوح في المكان وآخرون في قطار الثورة

أبناء الأقليات عين على المخاوف وأخرى على المستقبل

دمشق – «البديل»

أوشكت الثورة السورية المباركة ضد النظام الاستبدادي أن تحتفل بمرور عامها الأول بما يزيد عن ٨٠٠٠ شهيدا، وآلاف الجرحى، وعشرات آلاف من المعتقلين، ومثلهم من اللاجئين، وما زال السؤال حول تبخر مخاوف الأقليات من الثورة مطروحا، تلك المخاوف التي يعتبرها البعض وهمية، ولا أساس لها من الصحة، وهي «مجرد تبريرات»، بينما يراها البعض الآخر مخاوف مشروعة، ويسوق أمثلة عن خطف وقتل بعض أفراد الأقليات، وعلى الرغم من كون كل الشعارات التي رُفعت منذ بداية الثورة وحتى اليوم عن وحدة الشعب السوري إلا أن الكثيرين من تلك الأقليات ما زالوا يصرون على مواقفهم، بينما غير البعض موقفه، وانحاز إلى الثورة، وفي هذا التحقيق تحاول «البديل» رصد مواقف الأفراد الذين ينتمون إلى تلك الأقليات، ليس من باب التشكيك بمواقف الأقليات الوطنية، وإنما كمحاولة للكشف عن واقع موضوعي يرمي بثقله على ملف الثورة السورية، وفيما يلي بعض تلك الآراء:

تقول جورجيت وهي مدرسة لغة عربية في إحدى مدارس حي باب توما الشهير في العاصمة دمشق إنها غير منحازة لطرف ضد طرف، وهي لا تجد لنفسها أية مصلحة فيما يجري، وهي تقصد «الثورة السورية» معتبرة أن «الأقلية المسيحية لن يتغير موقعها بعد الثورة عما كان قبلها، والمسيحيون لا يفكرون في مسألة السلطة، ومهما كان الذي سيتولى مقاليد الحكم في سوريا فإن المسيحيين لن يصلوا إلى سدة الحكم، ومن يتحدث اليوم عن الديمقراطية سيكون أول من سيقف ضد وصول أحد المسيحيين إلى سدة الرئاسة، كما أن لدى المسيحيين مخاوف حقيقية مما جرى في تونس ومصر، ووصول الإسلاميين إلى سدة الحكم، والله أعلم كيف سيتم التعامل مع المسيحيين فيما لو وصل الإسلاميون إلى الحكم في سوريا».

أما ناديا وهي مهندسة مدنية ومن عائلة مسيحية تسكن في منطقة جرمانا على أطراف العاصمة فتقول: لا يمكن إلا أن أكون مع الثورة، ومع الشعب، هذا النظام حارب الجميع، وهو يدعي أنه يحمي الأقليات، ولكنه لا يحمي إلا مصالحه، وفي نهاية المطاف سيتخلى عن أقرب المقربين منه، حتى لو كانوا من أبناء طائفته نفسها.

وتتابع ناديا: المشكلة لدى بعض المسيحيين أنهم صدقوا رواية النظام حول حمايته لهم، ما جعلهم يتأخرون في المشاركة في الثورة، لكن الكثير من الشباب والشابات المسيحيين انخرطوا في الثورة، عبر أدوار مختلفة، ومنهم من يشارك بالدعم، وتأمين الأدوية، بالإضافة إلى التظاهر، وغير الكثيرون مواقفهم، وانحازوا إلى الثورة بشكل واضح، ويمكن لأي أحد أن يرى انقساما في العائلة المسيحية الواحدة بين مؤيد للثورة، وبين متخوف من انزلاق الثورة نحو العسكرة، وآخر مستفيد من النظام، ونحن كمسيحيين جزء من سوريا التاريخية الحضارية، ومصيرنا مع الشعب بكل أطيافه وتنوعاته، وأتمنى أن تكون الدولة الجديدة دولة ينتفي فيها التمييز من أي شكل كان.

من جهة أخرى، تقول وردة وهي موظفة في مؤسسة معامل الدفاع، وتنتمي إلى الطائفة العلوية، : لقد كنت منتمية قبل عشرين عاما إلى أحد أحزاب المعارضة، وخرجت بعد شعوري بضعف كل أشكال المعارضات، وتزوجت من رجل من طائفة مختلفة، وعشنا حياة محدودة ماديا، وعانينا من مصاعب اقتصادية، ولكن الظروف لم تفرقنا، ونحن اليوم لا نتحدث مع بعضنا البعض بسبب الثورة، فهو مع الثورة، وأنا لست مع التغيير بهذا الشكل، ولدي مخاوف كثيرة، وأشعر بأن الطائفة التي أنتمي إليها بخطر على الرغم من كل الخطابات التي يبثها من يعتبرون أنفسهم ثواراً أو معارضون من أجل طمأنة الأقليات، وأنا لا أصدقها في قرارة نفسي، وأعرف أن سقوط النظام يعني الانتقام من الطائفة العلوية، لأنه لن يكون هناك مجالاً لصوت العقل، وبصراحة أنا وصلت إلى مرحلة أعترف فيها – للأسف– بأنني أقف ضد الثورة، ولا أعرف إذا كان هذا الأمر صحيحا أو خاطئاً «.

أما الدكتور أيهم وهو أيضا من الطائفة العلوية فيقول: أنا مع الثورة قلباً وقالباً، وأسهم فيها «من بعيد لبعيد» كما يقال في الدارجة، وأعرف أن البعض يشك في قناعتي بالثورة، لكن أصدقائي القدامى يعرفون موقفي جيدا، وأتعرض حاليا لمقاطعة شبه كاملة من عائلتي، وأتمنى أن يسقط هذا النظام الذي يدعي أنه يحمي العلويين والأقليات، بينما هو نظام مافيا بامتياز لا يمتلك أدنى ذرة من الضمير والأخلاق أو الوازع الديني.

ويقول مؤيد (٣٣ عاماً)، وهو من الطائفة الاسماعيلية ويعمل في مجال التصوير الفوتوغرافي، إنّ النظام لم يفرّق في ممارسة الدكتاتورية بين طائفة وأخرى، لكنه يلجأ إلى كذبة تحالف الأقليات في وقت الحاجة، وتحديداً عندما يواجه أزمة تهدد مصيره. ويضيف: «لم تعرف سوريا في تاريخها الطائفية قبل تسلم حزب البعث للسلطة بانقلاب ١٩٦٣، ولو كانت هناك طائفية لما وصل ضباط ينتمون إلى الأقليات الطائفية إلى مراكز قيادية، ومن بينهم حافظ الأسد». وحول الانطباع السائد حالياً في أوساط الطائفة الاسماعيلية، يوضح مؤيد أنّ «السلمية مدينة سياسية بامتياز، ففي كل منزل هناك أفراد ينتمون إلى أحزاب سياسية معارضة، ومعظمهمخ تعرض للسجن سنوات طويلة في عهد حافظ الأسد وخاصة المنتمين إلى الأحزاب الشيوعية المعارضة، وعندما بدأ الثورة السورية بادر هؤلاء السياسيون إلى تشكيل تنسيقية السلمية التي تميزت عن غيرها بأن من كان يشرف عليها أشخاص لديهم رؤية سياسية عميقة، ولذلك وجدنا الحراك الثوري في مدينة السلمية مؤذياً للنظام أكثر من التظاهرات التي تشهدها بقية المدن، لأن ذلك يسحب الورقة الطائفية من أيدي النظام». ويضيف: «لذلك، لجأ النظام إلى شن حملة اعتقالات مدروسة في صفوف القياديين في السلمية بهدف إخماد التظاهرات المدنية، وبالتحديد لأن السلمية بطبيعتها علمانية ولسكانها طابع مدني». ويشير مؤيد إلى أن عناصر موالية للنظام حاولت مراراً الضغط على النشطاء في السلمية عبر تهديدهم باستهداف الاسماعيليين في منطقتي مصياف والقدموس، وهو ما أثر سلباً على زخم المظاهرات.

وفي السياق، يقول طارق (٢٧ عاماً)، من الطائفة الدرزية ويعمل محاسباً، إن دعاية النظام أفلحت في مدينة السويداء والتجمعات الدرزية في العاصمة دمشق، حيث كسب منذ البداية رجال الدين إلى جانبه، وهؤلاء يحظون باحترام المجتمع مما كان له أثر كبير في تأخر انخراط السويداء في الثورة حتى الآن. ويضيف: «اقتصر الحراك المحدود لدى الدروز على نخبة من المثقفين الذين تخلصوا من السلطة المعنوية لرجال الدين، لكن هؤلاء لا يشكلون قوة اجتماعية مقارنة مع الطبقة الشعبية المستعدة للجوء إلى العنف ضد هؤلاء، وهوا ما شاهدناه في عدة تظاهرات في شهبا والقريّا. ويستغرب طارق كيف أن النظام تمكن من اختراق السويداء رغم أنها من أكثر المدن إلى تعرضت للتهميش في سوريا، بل إن النظام عمل طيلة سنوات على تدمير السويداء. ويقول :»أشعر باليأس من هذا الوضع..لم يعد بإمكاني بعد اليوم أن أفتخر بأبناء مدينتي إلا إذا تغيّر مجرى الأحداث فيها خاصة بعد إعلان الزعيم الدرزي اللبناني موقفه إلى جانب الثورة.

تحاول الخروج من التشتت وبناء رؤية موحدة للمصالح
القوى الكردية بين الاستقطابين الداخلي والخارجي

المحرر السياسي- البديل

تشهد الساحة السياسية الكردية في سوريا في الوقت الحالي استقطاباً حادا بين مختلف القوى والأحزاب والتيارات التي بلغت حوالي ١٥ حزبا، والتنسيقيات التي ظهرت في مختلف المناطق التي تسكنها الغالبية الكردية، ويأتي هذا الاستقطاب على خلفية تطورات الوضع الميداني في سوريا والتشعبات الإقليمية، خاصة مع دخول القائدين الكرديين التاريخيين جلال الطالباني ومسعود البرزاني على خط هذا الاستقطاب، ومواقفهما المختلفة تاريخياً تجاه العديد من القضايا الكردية داخل العراق وخارجها، بالإضافة إلى حزب العمال الكردستاني المعروف بقوة تواجده على الساحة السورية، وعلاقته التاريخية بالنظام السوري، وما يمتلكه من إمكانات مالية، وقدرات عسكرية، وقاعدة جماهيرية واسعة.

ومن المعروف أن الطروحات السياسية في سوريا هي طروحات متنوعة، وتتراوح بين الطرح الانفصالي الراديكالي وبين الطرح الذي يؤكد على أن الكرد جزء لا يتجزء من النسيج السوري، وما يتراوح بينهما من طروحات، وخاصة طرح اللامركزية السياسية والإدارية، وقد وجدت كل تلك الطروحات نفسها خلال الثورة السورية أمام مشهد جماهيري وسياسي جديد كان لا بد من التعامل معه، وأحيانا بالكثير من التخبط والعشوائية وغياب الرؤية، خاصة وأن بعض المناطق الكردية كانت سباقة في التعبير عن اندماجها الكامل بالثورة السورية، كما حصل في منطقتي عامودا والدرباسية على سبيل المثال لا الحصر.

وليس من قبيل المبالغة القول إن الأحزاب الكردية التقليدية قد وجدت نفسها أمام قوة سياسية جديدة يمثلها جيل الشباب الذي انخرط في تشكيل التنسيقيات، وأوجد لنفسه قوة مهمة على الأرض، وذلك عبر تحديه للقوى الأمنية الكثيرة، وتنظيمه للمظاهرات، ومعرفته بالتكنولوجيا الحديثة، وخاصة قدرته على التعاطي مع مواقع التواصل الاجتماعي التي مهدت لتواجده الإعلامي.

لقد تشتت الأحزاب الكردية في بدايات الثورة السورية، فمنها ما ذهب مع هيئة التنسيق الوطنية ، وهي حزب اليسار الكردي، والحزب الديمقراطي الكردي، وحزب الاتحاد الديمقراطي، وحزب الاتحاد الديمقراطي –البارتي، ومنها ما بقي خارج هيئة التنسيق في رؤية أقرب إلى رؤية المجلس الوطني السوري، وإن كانت لم تجد ما تصبو إليه سياسيا في هذا المجلس، بينما ذهبت أحزاب ميثاق الوطني الكردي إلى الدخول في ائتلاف القوى العلمانية الذي تشكل مؤخرا في القاهرة، كما أنها بعضها لم يبتعد عن المجلس الوطني الكردي الذي يضم اليوم معظم الأحزاب الكردية، ويرأسه عبد الحكيم بشار سكرتير الحزب الديمقراطي الكردي –البارتي، حيث وجدت الأحزاب الكردية مصلحتها مؤخرا في إيجاد تكتل سياسي قوي توحد من خلاله رؤيتها السياسية.

من جهة أخرى فإن معظم المخاوف السياسية لدى الأكراد تنبع من

عاملين رئيسيين تقر بهما مختلف القوى والشخصيات الكردية البارزة، ويتمثل العامل الأول بمدى انفتاح القوى والأحزاب المشاركة في الثورة السورية وقياداتها على القضية الكردية، وفهم المعاناة التاريخية للأكراد، وبالتالي إيجاد حلول دستورية تعطي الأكراد مكانتهم التي يستحقونها في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية في سوريا الجديدة. أما العامل الآخر فيتمثل بالضغوط الإقليمية على القرار الدولي، حيث يمكن أن تؤدي تلك الضغوط إلى تقليص مكتسبات الأكراد مستقبلا، ويلحق بهذين العاملين مخاوف الأحزاب الكردية مجتمعة من الأجندة الخاصة لحزب العمال الكردستاني، وهي أجندة تتعلق بالقضية الكردية في تركيا، خاصة أن العلاقات السابقة مع النظام السوري يبدو وأنها قد عادت مؤخراً على خلفية مناهضتهم للدور التركي في الثورة السورية بحسب ما يراه حزب العمال.

وفي خضم كل تلك التشعبات في المشهد السياسي الكردي ما زال الرئيس العراقي جلال الطالباني داعما لنظام الأسد، وتشير الكثير من التقارير إلى دعم مالي كبير قدمه الطالباني للأسد، بينما اتخذ موقف مسعود البارزاني موقفا متقدما من الثورة السورية، وهو موقف يعزيه البارزاني إلى «المصلحة العليا للشعب الكردي في سوريا» التي «تتناغم مع التحول الديمقراطي»، هذا التحول الذي يرى البارزاني بأنه آتٍ «عاجلاً أم آجلاً».

من جانب آخر، فإن بعض المصادر الكردية تشير إلى خطر التسلح في المناطق الكردية، خاصة وأن بعض عناصر حزب العمال الكردستاني تقف بشكل مباشر أمام انخراط الشباب الأكراد في الوضع الميداني المباشر للثورة، وهو ما بدأت تظهر خطورته في منطقة عفرين في شمال حلب، حيث يسعى النظام السوري إلى تأجيج الساحة الكردية، ودفع الفصائل الكردية إلى الاقتتال فيما بينها، وهو ما تنبهت إليه الكثير من الأحزاب، وتحاول أن تتجنبه على الرغم من الاستفزازات الكثيرة التي تتعرض لها الأحزاب الكردية، وتحاول أن تجد طريقاً إلى التفاوض معه انطلاقا من المصلحة الجمعية للأكراد السوريين.

استغلال مشاعر التضامن عبر التبرعات الوهمية

شهدت الساحة السورية منذ بدايتها قبل ما يقارب العام تضامناً كبيراً بين السوريين في الداخل، أو بين السوريين في المغتربات وأهلهم في الوطن، ولم يكن التضامن مقتصراً على الأهل والمحيط القريب للمغترب، وإنما كان تضامناً وطنياً لإغاثة ودعم المناطق المنكوبة، وقبل كل ذلك كان الدعم الإعلامي يأتي في المقام الأول، ومع تردي الأوضاع الإنسانية في الكثير من بلدات ومناطق الوطن تفشت بعض الظواهر السلبية، وفي مقدمتها جمع التبرعات الوهمية، وهو ما دفع بالشيخ أحمد الصياصنة إمام وخطيب الجامع العمري في درعا يوم الجمعة الماضي إلى إصدار بيان يحذر فيه من جمع أية تبرعات باسمه، وقال فيه: « أعلن أنا أحمد الصياصنة إمام وخطيب المسجد العمري بدرعا . إنني لم اكلف أي شخص أو هيئة أو جمعية أن تجمع التبرعات للثورة السورية أو لغيرها في أي مكان في العالم»، وجاء البيان بعد أن عَلِمَ الشيخ الجليل أن هناك من يقوم بجمع التبرعات باسمه.

وقد تحرت «البديل» من بعض مصادرها حول هذا الأمر، وقد أفادت بعض تلك المصادر أن بعض الأفراد يقومون فعليا بجمع تبرعات تحت مسميات ذات صلة بالإغاثة، وتحديداً في بعض الدول الاسكندنافية، وقد ثبت للكثيرين أن بعض ممن يقومون بذلك فإنما يقومون به بغرض الاحتيال، مستغلين بذلك المشاعر النبيلة للمغتربين تجاه ما يجري في وطنهم، وهو ما يتطلب الحذر والسؤال، غير أن هذا الأمر لا يعني بأي حال من الأحوال التشكيك بجهود الكثير من الجهات الوطنية والجمعيات المدنية التي تقوم طواعية بتحقيق مساعي الدعم، فالثورة السورية كما كل ثورة هناك من يحاول انتهاز الفرص فيها على حساب دم الشهداء، ومعاناة المنتفضين على الأرض.

دستورك يا بشار

شهد العام ٢٠٠٠ مهزلة لم يعرف العالم لها مثيلا جرت وقائعها في دمشق، فبعد وفاة حافظ الأسد غير مأسوف عليه، تم في ظرف دقائق تعديل الدستور السوري آنذاك، ليصبح على مقاس بشار الأسد، حيث عُدلت المادة التي تشترط ألا يقل عمر من يترشح لرئاسة الدولة عن ٤٠ عاما، فأتاحت المادة المعدلة لمن كان عمره ٣٤ عاما أن يتبوأ منصب الرئاسة، وأتاح ذلك لبشار أن يرث أباه، بعيداً عن إرادة السوريين.

وفي المشروع الجديد للدستور تم للمرة الثانية تفصيل هذا الدستور على مقاس بشار الأسد، فقد رسخ هذا الدستور الاستبداد، وأبقى على السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية، والدستور كما هو معلوم هو عقد اجتماعي بين الحاكم والمحكوم، الأمر الذي يستدعي أن تشارك كل شرائح المجتمع في صياغة هذا العقد، ولكن بشار تجاهل هذه الطبيعة الجماعية للدستور، وشكّل لجنة أقل ما يقال عنها إنها تحت عباءة السلطة لصياغة دستوره الجديد، وذلك في ممارسة بشعة للاستبداد، والأهم من ذلك أن الدستور الجديد نسف تماماً جوهر العملية الديمقراطية المتمثل في تداول السلطة عبر صناديق الاقتراع، وذلك حين أعطى رئيس الجمهورية «وهو هنا بشار نفسه» حق اختيار رئيس الوزراء، ونواب الوزراء، كما أعطاه حق تشكيل المحكمة الدستورية ، وحل البرلمان، وإصدار المراسيم بين دورات انعقاد البرلمان، وحق تعيين مجلس القضاء الأعلى، وتبوأ منصب القائد الأعلى للجيش والقوات المسلحة، وما دام رئيس الجمهورية يملك كل هذه الحقوق فما جدوى إجراء انتخابات؟.

من المعلوم أن أبسط بديهية من بديهيات الدساتير الديمقراطية هي أن الحزب الذي ينال الأغلبية المطلقة في الانتخابات هو الذي يشكّل الحكومة وحده، وإذا نال الأغلبية غير المطلقة فإنه يشكّل الحكومة بطريقة إئتلافية مع غيره من الأحزاب.

وبمعنى آخر فإن إصدار قانون للأحزاب وإجراء الانتخابات لم يعد له معنى، طالما أن بشار الأسد هو الذي منحه الدستور الأغلبية المطلقة سلفاً، وبالإضافة إلى ما سبق فإن الدستور الجديد كما كرس الاستبداد فإنه تجاهل مبدأ فصل السلطات عبر هيمنة رئيس الجمهورية على المحكمة الدستورية ومجلس القضاء الأعلى.

ولو افترضنا جدلاً أن الدستور الجديد تفادى كل تلك التجاوزات الفادحة والمهينة، إلا أن قيمة أي دستور ليست في مضمونه فقط، وإنما في مدى احترامه، وفي دولة بوليسية كسورية فإن أي دستور لا يساوي قيمة الحبر الذي كتب به، والدليل ما ذكرناه من حادثة تعديل الدستور في العام ٢٠٠٠. وعندما يكون في سوريا ١٦ جهازاً أمنياً محصنة من المساءلة القضائية قانوناً فكم سيكون الدستور الجديد محترما.

إذن، دستور يا بشار.

أبو ناصر

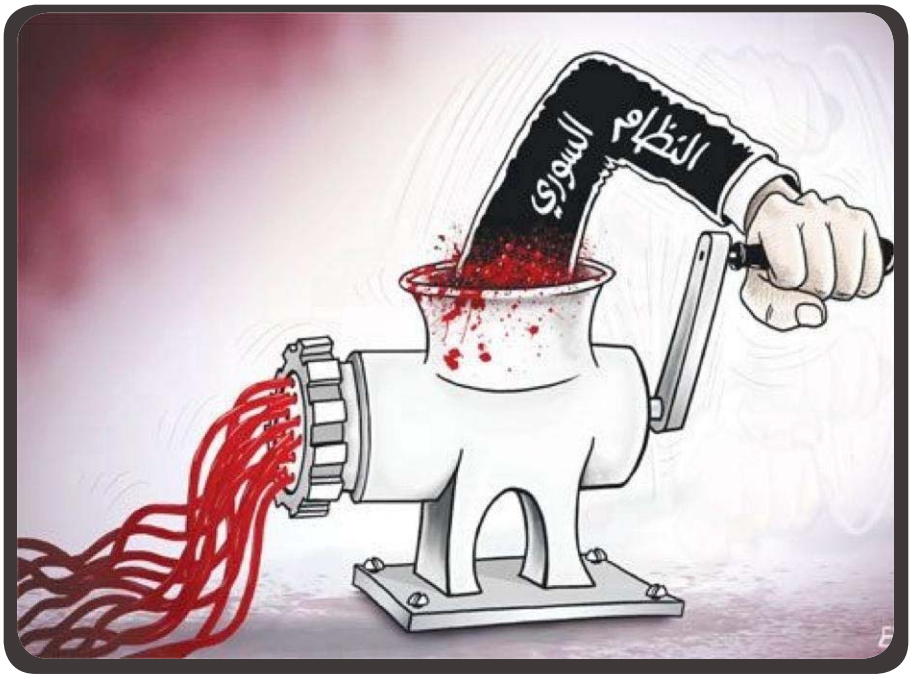

«رسومات أطفال الحرية» ذاكرة عام من الثورة

بمناسبة الذكرى السنويّة الأولى للثورة السوريّة، يُفتتح في العاشر من مارس المقبل، معرض «رسومات أطفال الحريّة» ليعكس صورة هذا العام الدامي والتاريخي في عمر السوريين بعيون الأطفال من أقرباء الشهداء ومن يعيشون الحرب التي أعلنها النظام على شعبه.

ويعرّج المعرض على واقع اللجوء الذي يعيشه آلاف السوريين في كل من لبنان وتركيا والأردن بأقلام وألوان الأطفال والذين شاركوا بورشات رسم أعدّها نشطاء سوريون في الدول الثلاث. كما يشارك في المعرض أطفال بريطانيون لوّنوا تضامنهم مع نظرائهم السوريين ورسموا تعاطفهم معهم.

يتم تنظيم هذا المعرض بالتعاون مع تجمع ميثاق سوريا في عمّان وهو برعاية تنسيقية إدلب في جدّة والهيئة العليا للإغاثة ممثلة بشريكها البريطاني جمعية «هاند إن هاند».

ويقوم هذا المعرض في كل من لندن وعمّان وتورنتو وفانكوفر (كندا) وبوخارست إضافة إلى باريس وبرلين،وهو جزء من احتفالية وكالة الشارع والتي ستقيم مهرجاناً للحرية في أسبوع الذكرى الأولى للثورة، حيث سيتم عرض مجموعة أفلام من إنتاجها وبيع أقراص مدمجة لأغاني الثورة. ويُخصّص ريع المعرض بشكل كامل لدعم المشافي الميدانية في ريف إدلب.

ويحيي المعرض أيضاً في الخامس عشر من آذار ذكرى الثورة السورية بمجموعة عروض من الأفلام وبازارا لأعمال يدوية صنعتها ثائرات من محافظة إدلب، إضافة لبيع قرص مدمج من أغاني الثورة تم إعداده داخل سوريا، وستكون هذه الاحتفالية بالتنسيق مع احتفالية الشارع.

وقالت منظمة المعرض زينة ارحيم إن «دفع الأطفال لإسقاط الضغوط التي يعيشون وحالة الحرب التي يشهدون على الأوراق ورسمها بالألوان يخفف من الأعباء القاسية التي وجدوا أنفسهم فيها خلال هذا العام الطويل، وعدا عن أنها طريقة للتنفيس عن غضبهم هي أيضاً وثائق هامة توّثق لهذه المرحلة التاريخية من حياة السوريين، وهي تساعد تنقل الواقع السوري للجمهور البريطاني بطريقة محببة ومختلفة عن الدور الإعلامي كما أنها تحقق في الوقت نفسه عائداً مادياً يخفف ولو قليلاً بعضاً من الأحمال الثقيلة عن أهلنا في سوريا».